مكتب يوسف صلاح الدين و محمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

" شركة مساهمة مصرية "

القوائم المالية عن المدة المالية

من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠

JPA
INTERNATIONAL
مكتب يوسف صلاح الدين ومحمود صلاح الدين
محاسبون قانونيون
٢٧ شارع طلعت حرب - القاهرة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية الدورية

إلى السادة : رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

موضوع الفحص

قمنا بإجراء فحص محدود للقوائم المالية الدورية لشركة مصر الوطنية للصلب – عتاقة " شركة مساهمة مصرية " وهي قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن المدة المالية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات المتممة الأخرى.

مسئولية الإدارة ومسئولية مراقب الحسابات

- الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المشار إليها والعرض الواضح والكامل لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتى تم تعديلها بموجب قرار وزير الإستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.
- تنحصر مسئوليتنا في الإفصاح عن مدى مطابقة القوائم المالية الدورية للبيانات والتحليلات التي حصلنا عليها من الإدارة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم " ٢٤١٠ " ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقة عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة وعليه ، فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

نتيجة الفحص المحدود

وفي ضوء فحصنا المحدود لا نعتقد وجود أخطاء جوهرية أو مؤثرة ينبغي إجراء تصويب لها لكي تعبر القوائم المالية الدورية المرفقة بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وعن نتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية عن المدة المالية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية – فيما عدا المعيار ٤٧ ، وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

(محمود صلاح الدين)
سجل المحاسبين والمراجعين ٢٢٨٣
سجل البنك المركزي المصري ١١٥
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ٧٧

القاهرة في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١.

تليفون : ٢٣٩٢٩٧٤٢ - ٢٣٩٣٩٧١٦ (٠٢) تلفاكس : ٢٣٩٦٠١٨٠ (٠٢)
Email : info@msejpa.com

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١
(لأقرب جنيه مصري)

	رقم الإيضاح	٢٠٢١/٩/٣٠ جنيه مصري	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصري
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافى)	(٤)	٢٧ ٣٢٨ ٥٠٦	٢٩ ٠٢٣ ٥٠٠
مشروعات تحت التنفيذ	(٥)	٤ ٠١٠ ٠٠٧	٢ ٧٠٥ ٩٧٥
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	(٦)	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
إجمالي الأصول غير المتداولة		٣١ ٣٨٧ ٨٨٢	٣١ ٧٧٨ ٨٤٤
الأصول المتدولة			
مخزون (بالصافى)	(٧)	٤٧٢ ٠٠٢ ٧٨٤	٣٦٠ ٩٣٠ ١٢٨
عملاء (بالصافى)	(٨)	١٨٨ ٤١٤ ٤٠٩	٨٨ ٩٦٨ ١٠٦
شيكات تحت التحصيل		١٥٤ ١٨٩ ٧١٧	٨٦ ٦٧٨ ٦٨١
أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة	(٩)	١٥١ ٥١٥ ٥٣٥	١٨٣ ٧١٩ ٣٢٢
مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)	(١٠)	٢٨٣ ٩٤١ ٠٨٦	٢٠٦ ٦٥٤ ٤٧١
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٦)	١٦٢ ٣٩٣ ٨٧١	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
النقدية وأرصدة لدى البنوك	(١١)	٦٢ ٢٨١ ٣١٠	٩٠ ٥٧٧ ٣٠٣
إجمالي الأصول المتداولة		١ ٤٧٤ ٧٣٨ ٧١٢	١ ٤٤٧ ٨٣٦ ١٢٣
إجمالي الأصول		١ ٥٠٦ ١٢٦ ٥٩٤	١ ٤٧٩ ٦١٤ ٩٦٧
حقوق الملكية			
رأس المال	(١٢)	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
الإحتياطى القانونى		٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠
الإحتياطى الرأسمالى		٧٥٣ ٥٣٦	٧٥٣ ٥٣٦
أرباح مرحلة		٦٩ ٥٦٥ ٧٤٥	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨
ربح المدة (خسارة) العام		٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)
إجمالي حقوق الملكية		٧٩٦ ٢٢٦ ٧٣٤	٧٣٠ ٤٩٠ ٠٥١
الإلتزامات			
الإلتزامات غير المتداولة			
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(١٣)	٢٤٩ ٥٠٩	٤١٣ ٦٧٤
إجمالي الإلتزامات غير المتداولة		٢٤٩ ٥٠٩	٤١٣ ٦٧٤
الإلتزامات المتداولة			
ضريبة الدخل	(١٤)	٢٣ ٣٠٦ ٦٤٧	١٥ ٩١٤ ٤٢٦
المخصصات	(١٥)	٤٣ ٢٩٧ ٢٣٩	٢٨ ٢٥٣ ٤٨٦
بنوك تسهيلات إئتمانية	(١٦)	٣٤٢ ٩٨٣ ٠٠٠	٤١٩ ٠٦٥ ٥٥٦
موردون		٤٩ ٩٠٨ ٢٠٢	١٥١ ٣١٥ ٤١٥
أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	(٩)	١٣٦ ٧٤٣ ٠٨١	١٩ ٥١٦ ٢٢٦
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	(١٧)	١١٣ ٤١٢ ١٨٢	١١٤ ٦٤٦ ١٣٣
إجمالي الإلتزامات المتداولة		٧٠٩ ٦٥٠ ٣٥١	٧٤٨ ٧١١ ٢٤٢
إجمالي الإلتزامات		٧٠٩ ٨٩٩ ٨٦٠	٧٤٩ ١٢٤ ٩١٦
إجمالى حقوق الملكية والإلتزامات		١ ٥٠٦ ١٢٦ ٥٩٤	١ ٤٧٩ ٦١٤ ٩٦٧

* تقرير الفحص المحدود مرفق ،
* الإيضاحات المتممة جزء لا يتجزء من القوائم المالية وتقرأ معها ،
* تم تعديل بعض أرقام المقارنة لتتفق والعرض الحالي.

(المدير المالى)	(العضو المنتدب)	(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / شريف سامى	/ محمد جمال عبد القادر	أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل عن المدة المالية

من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠

(لأقرب جنيه مصرى)

	رقم الإيضاح	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ جنيه مصرى	من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ جنيه مصرى
المبيعات		١ ٧٠٦ ٩٣٧ ٦٣٢	٣٨٦ ٨٩٨ ٤٩٧	١ ٢٦٢ ٢٣٥ ٤٦٢	٣٠٥ ٤٠٥ ٧٤٢
تكلفة المبيعات		(١ ٥٠٨ ٤٧٢ ٨٩٢)	(٣٦٤ ١٣٤ ٦٣٧)	(١ ٢٣٠ ٢٠٩ ٨١١)	(٢٩٦ ٥٩٢ ٠٢٤)
مجمل الربح		١٩٨ ٤٦٤ ٧٤٠	٢٢ ٧٦٣ ٨٦٠	٣٢ ٠٢٥ ٦٥١	٨ ٨١٣ ٧١٨
إيرادات تشغيل أخرى		.	.	٤٠٥ ٤٤٩	.
مصروفات بيع وتوزيع		(٤ ٧٥٨ ٠٨٠)	(١ ٠٣٢ ٧٩٦)	(٣ ٥٣٥ ٦٥٧)	(١ ٢٥٧ ٣٥١)
مصروفات إدارية وعمومية		(٨٥ ٣٢٣ ٨٣٤)	(٣٧ ٤٤٤ ٦٢٤)	(٣٩ ٩١٠ ٠٢٣)	(٦ ٦٨٣ ١٧٠)
رواتب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة		(٢ ٧٣٠ ٢٧٠)	(٩٠٣ ٠٧٠)	(٢ ٣٢٧ ٨٧٦)	(٨٣٦ ٩٨٩)
ربح (خسارة) التشغيل		١٠٥ ٦٥٢ ٥٥٦	(١٦ ٦١٦ ٦٣٠)	(١٣ ٣٤٢ ٤٥٦)	٣٦ ٢٠٨
يضاف (يخصم):					
فوائد دائنة		٢ ١٨٤ ٩٢٠	٤٩١ ٨٧٦	٢٢ ٣١٢ ٢٨٦	٦ ٧١٦ ٦٨٨
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		١ ٦٥٠ ١٧٥	.	١٥ ٧٣٠ ٠٠٠	١ ١٨١ ٩٩٨
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		٨ ٨٤٣ ٦١٨	١٥٥ ٢١٩	.	.
الإنخفاض فى قيمة المخزون	(٧)	(٤٣٦ ٠٩٤)	(٤٣٦ ٠٩٤)	.	.
رد الإنخفاض فى قيمة المخزون	(٧)	٤ ٤٥٠ ٤٧٤	.	.	.
مخصصات إنتفى الغرض منها		.	.	٢ ٤٥٨ ٧٤٤	.
فوائد مدينة		(٢٣ ٩٥٤ ٨٣٩)	(٥ ٨٤٩ ٦١٤)	(٩ ٤٣٣ ٥٦٦)	(٥ ٢٨١ ١٣١)
المخصصات المكونة	(١٥)	(١٥ ٠٤٣ ٧٥٣)	(١ ٩٩٥ ٥٣٥)	(٥٧٧ ٢٠٧)	(٥٧٧ ٢٠٧)
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية		(٩ ٦٢٥ ٠٩٣)	(٢٣ ٣٩٢ ١٢٠)	.	.
إيرادات توزيعات		٥٢٨ ٩٨٤	.	.	.
أرباح بيع إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		١٦ ٠٠٢ ٢٣٠	١٥ ٩٦٣ ٣٤٤	.	.
أرباح رأسمالية		١١٥ ٠٩٢	.	.	.
فروق عملة		(١ ٤٨٩ ١٠٥)	(٧٩٥ ٨٠٩)	٩ ٠٢٥ ٨٥٥	(٩٠٧ ٩٨٤)
صافى ربح (خسارة) المدة قبل الضرائب		٨٨ ٨٧٩ ١٦٥	(٣٢ ٤٧٥ ٣٦٣)	٢٦ ١٧٣ ٦٥٦	١ ١٦٨ ٥٧٢
الضريبة المؤجلة	(١٣)	١٦٤ ١٦٥	(٩ ٤٨٩)	(١٢٢ ٧٩٧)	(٤٧ ٩٤٤)
ضريبة الدخل	(١٤)	(٢٣ ٣٠٦ ٦٤٧)	٤ ٢٠٠ ٠٦٥	(٥ ٨٠٥ ٩٥٠)	(٥٥١ ٣٢٤)
صافى ربح (خسارة) المدة بعد الضرائب		٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	(٢٨ ٢٨٤ ٧٨٧)	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٥٦٩ ٣٠٤
نصيب السهم من الربح (الخسارة)	(١٨)	٠,٠٥٥	(٠,٠٢٤)	٠,٠٢٠	٠,٠٠١

(المدير المالى)

أ / شريف سامى

(العضو المنتدب)

أ / محمد جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل عن المدة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠
(لأقرب جنيه مصرى)

	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠	من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
صافى ربح (خسارة) المدة	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	(٢٨ ٢٨٤ ٧٨٧)	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٥٦٩ ٣٠٤
الدخل الشامل الأخر	٠	٠	٠	٠
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة عن المدة	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	(٢٨ ٢٨٤ ٧٨٧)	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٥٦٩ ٣٠٤

(المدير المالى)

أ / شريف سامى

(العضو المنتدب)

أ / محمد جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية عن المدة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠
(لأقرب جنيه مصرى)

	رقم الإيضاح	٢٠٢١/٩/٣٠ جنيه مصرى	٢٠٢٠/٩/٣٠ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى ربح المدة (قبل الضرائب)		٨٨ ٨٧٩ ١٦٥	٢٦ ١٧٣ ٦٥٦
تعديلات لتسوية الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاكات الأصول الثابتة		٥ ٠١٧ ٢٧٠	٤ ٦٨٣ ٩١٣
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		(١ ٦٥٠ ١٧٥)	(١٥ ٧٣٠ ٠٠٠)
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		(٨ ٨٤٣ ٦١٨)	-
فوائد مدينة		٢٣ ٩٥٤ ٨٣٩	٩ ٤٣٣ ٥٦٦
فوائد دائنة		(٢ ١٨٤ ٩٢٠)	(٢٢ ٣١٢ ٢٨٦)
التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المدرجة ببورصة الأوراق المالية		٩ ٦٢٥ ٠٩٣	-
مخصصات مكونة		١٥ ٠٤٣ ٧٥٣	٥٧٧ ٢٠٧
مخصصات إنتفى الغرض منها		-	(٢ ٤٥٨ ٧٤٤)
الإنخفاض فى قيمة المخزون		٤٣٦ ٠٩٤	-
رد الإنخفاض فى قيمة المخزون		(٤ ٤٥٠ ٤٧٤)	-
أرباح بيع إستثمارات		(١٦ ٠٠٢ ٢٣٠)	-
إيرادات توزيعات		(٥٢٨ ٩٨٤)	-
أرباح رأسمالية		(١١٥ ٠٩٢)	-
ربح التشغيل		١٠٩ ١٨٠ ٧٢١	٣٦٧ ٣١٢
التغير فى الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة			
المخزون		(١٠٧ ٠٥٨ ٢٧٦)	٢٢٠ ٠٢٧ ٢١٢
العملاء		(٩٩ ٤٤٦ ٣٠٣)	١٢٦ ٠٣٠ ٦٣٢
شيكات تحت التحصيل		(٦٧ ٥١١ ٠٣٦)	(٩٧ ٩١٧ ٣٤٢)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		(٩٣ ٢٠١ ٠٤١)	(١١٧ ٧٤٦ ٦١٩)
المستحق على أطراف ذات علاقة		٣٢ ٢٠٣ ٧٨٧	٨٩ ١٢٠ ٠٣٥
الموردون		(١٠١ ٤٠٧ ٢١٣)	(٤٥٠ ٨٩٢ ٩٣٠)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		(١ ٢٣٣ ٩٥١)	(١٢٩ ٧٧٢ ٠٤٤)
المستحق لأطراف ذات علاقة		١١٧ ٢٢٦ ٨٥٥	(٢٥ ٤٩٢ ٨٣٦)
النقدية المحتجزة		١٦ ٣٤٧ ٥٧١	٧١ ٧٤٧ ٥٨٣
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلة	(١)	(١٩٤ ٨٩٨ ٨٨٦)	(٣١٤ ٥٢٨ ٩٩٧)
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة		(٣ ٤٣٦ ٢٧١)	(١ ٦٩٥ ٣٠٢)
مشروعات تحت التنفيذ		(١ ٣٠٤ ٠٣٢)	(٨٠٢ ٣١٤)
التغير فى وثائق صناديق إستثمار		٤١٠ ١١٦ ٣٧٨	(٥٩ ١١٩ ٣٧٠)
المدفوع فى شراء إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		(١٨٩ ٢٠٧ ٢٨٠)	-
متحصلات من بيع إستثمارات مالية مدرجة ببورصة الأوراق المالية		٥٣ ٣٨٢ ٢٨٠	-
عوائد إستثمارات فى أذون خزانة		١ ٦٥٠ ١٧٥	١٥ ٧٣٠ ٠٠٠
متحصلات من بيع أصول ثابتة		٢٢٩ ٠٨٧	-
عوائد إستثمار فى صناديق إستثمار		٨ ٨٤٣ ٦١٨	-
إيرادات توزيعات		٥٢٨ ٩٨٤	-
فوائد دائنة		٢ ١٨٤ ٩٢٠	٢٢ ٣١٢ ٢٨٦
التدفقات النقدية للأنشطة الإستثمارية	(٢)	٢٨٢ ٩٨٧ ٨٥٩	(٢٣ ٥٧٤ ٧٠٠)
التدفقات من أنشطة التمويل			
فوائد مدينة		(٢٣ ٩٥٤ ٨٣٩)	(٩ ٤٣٣ ٥٦٦)
بنوك تسهيلات إئتمانية		(٧٦ ٠٨٢ ٥٥٦)	١١٩ ٥٣٤ ٢٤٠
التدفقات النقدية للأنشطة التمويل	(٣)	(١٠٠ ٠٣٧ ٣٩٥)	١١٠ ١٠٠ ٧٧٤
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل والإستثمار والتمويل (١+٢+٣)		(١١ ٩٤٨ ٤٢٢)	(٢٢٨ ٠٠٢ ٩٢٣)
النقدية أول المدة		٦٩ ٧٤٦ ١٧٦	٢٨٨ ٥٧٨ ٨٠٢
النقدية آخر المدة	(١١)	٥٧ ٧٩٧ ٧٥٤	٦٠ ٥٧٥ ٨٧٩

(المدير المالى)
أ / شريف سامى

(العضو المنتدب)
أ / عصام جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً فى ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير فى حقوق الملكية عن المدة المالية
من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠
(لأقرب جنيه مصرى)

البيـــان	رأس المال	إحتياطي قانوني	إحتياطي رأسمالى	أرباح مرحلة	ربح (خسارة) المدة	الإجمالي
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الرصيد في ٢٠٢٠/١/١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٩ ٤٧٥ ٩٤٨	٧٥٣ ٥٣٦	٦٠ ٨٨٨ ٧١٦	١٣ ٨٩٦ ٤٣٤	٧٣٥ ٠١٤ ٦٣٤
إقفال أرباح ٢٠١٩	٠	٠	٠	١٣ ٨٩٦ ٤٣٤	(١٣ ٨٩٦ ٤٣٤)	٠
المحول للإحتياطى القانونى	٠	٦٩٤ ٨٢٢	٠	(٦٩٤ ٨٢٢)	٠	٠
مجموع الدخل الشامل عن المدة	٠	٠	٠	٠	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩
الرصيد في ٢٠٢٠/٩/٣٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٧٥٥ ٢٥٩ ٥٤٣
الرصيد في ٢٠٢١/١/١	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٧٤ ٠٩٠ ٣٢٨	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	٧٣٠ ٤٩٠ ٠٥١
إقفال (خسائر) ٢٠٢٠	٠	٠	٠	(٤ ٥٢٤ ٥٨٣)	٤ ٥٢٤ ٥٨٣	٠
مجموع الدخل الشامل عن المدة	٠	٠	٠	٠	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣
الرصيد في ٢٠٢١/٩/٣٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠ ١٧٠ ٧٧٠	٧٥٣ ٥٣٦	٦٩ ٥٦٥ ٧٤٥	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	٧٩٦ ٢٢٦ ٧٣٤

(المدير المالى)

أ / شريف سامى

(العضو المنتدب)

أ / محمد جمال عبد القادر

(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)

أ / جمال عبد القادر عبد الباسط

تحريراً في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١ .

شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة"

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن المدة المالية

من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠

(١) الشركة

تأسست الشركة بإسم شركة **العتاق الوطنية للصلب " شركة مساهمة مصرية "** بناءاً على القرار الوزارى رقم ١٠٠٣ لسنة ١٩٩٨ ، كشركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام قانون ضمانات وحوافز الإستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بموجب قرار لجنة تأسيس الشركات بالهيئة العامة لسوق المال بجلسة رقم ٢٧ والمنعقدة بتاريخ ٨ يناير ١٩٩٥ وتم قيد الشركة بالسجل التجارى برقم ٣٣٠١٨ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٨ ، وبتاريخ ٧ يوليو ٢٠٠٥ ، تم التأشير بتعديل إسم الشركة ليصبح مصر الوطنية للصلب "عتاقة" وقامت شركة صلب مصر "الشركة القابضة" بتقديم كافة المستندات والإجراءات المطلوبة لطرح نسبة ١٠% من أسهم شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" فى البورصة المصرية. وقد أعلنت البورصة المصرية بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٤ ، عن تنفيذ الطرح على أسهم شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة". وتم تنفيذ الطرح على ٣ ٠٠٠ ٠١٦ سهم بسعر ١٩,٤٠ جنيه مصرى للسهم. ويتمثل غرض الشركة في درفلة وتشكيل حديد التسليح. ومدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من ٣٠ مايو ١٩٩٨ إلى ٢٩ مايو ٢٠٢٣.

إعتماد القوائم المالية

تم إعتماد القوائم المالية للشركة عن المدة المالية من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠ طبقاً لقرار مجلس الإدارة المنعقد فى ٢٠٢١/١١/١٠.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

٢-١ المعايير المحاسبية والقوانين المتبعة

أعدت القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة بقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والسارية التطبيق بداية من أول يناير ٢٠٢١ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠، وفي ضوء القوانين واللوائح والقرارات السارية فيما عدا معيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ الأدوات المالية، حيث تم إرجاء التعديلات على المبالغ الواجب الإعتراف بها فى القوائم المالية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وإرجاء تأثير ذلك على الأرباح المرحلة ضمن هذه القوائم المالية الدورية على أن يتم إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق المعيار رقم ٤٧ الأدوات المالية على القوائم المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ و إدراج الأثر المحاسبى المجمع للعام بالكامل بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لما قررت به الهيئة العامة للرقابة المالية فى بيان لها بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩.

٢-٢ القياس

أعدت هذه القوائم وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، فيما عدا الاصول والإلتزامات المالية التى تم إثباتها بالقيمة العادلة.

٢-٣ عملة العرض والإفصاح

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل.

٢-٤ التقديرات والإفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة إستخدام الحكم الشخصى والتقديرات والإفتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات وتعد التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها تمثل نتائج التقديرات والإفتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالقيم الدفترية للأصول والإلتزامات بطريقة أكثر وضوحًا من مصادر أخرى هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة مراجعة التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الإعتراف بالتغير فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو فى فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

(٣) أهم السياسات المحاسبية المتبعة

٣-١ تقييم المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف المعلنة للعملات الأجنبية في تاريخ التعامل ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ القوائم المالية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ وتدرج نتائج فروق التقييم بقائمة الدخل.

٣-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

٣-٢-١ الإعتراف والقياس

تثبت الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال.

٣-٢-٢ الأرباح والخسائر الرأسمالية

يتم إثبات الأرباح والخسائر الناتجة من إستبعادات أي أصل ثابت والناشئة من الفرق بين قيمة الإستبعاد وصافي القيمة الدفترية للأصل المستبعد ضمن قائمة الدخل.

٣-٢-٣ النفقات اللاحقة للاقتناء

يتم اعتبار تكلفة إستبدال مكون من أحد الأصول كاصل ثابت منفصل عند توقع حدوث تدفق منافع اقتصادية إضافية من هذا الإستبدال ، ويتم الاعتراف بتكلفة خدمة الإصلاح والصيانة الدورية بقائمة الدخل.

٣-٢-٤ الإهلاك

يحسب إهلاك الأصول الثابتة بطريقة القسط الثابت وعلى مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل ، ويتم مراجعة القيمة التخريدية للأصل الثابت والعمر الإنتاجى المقدر له فى نهاية كل مدة مالية – وعندما تختلف التوقعات عن التقديرات السابقة يتم معالجة ذلك التغير كتغير فى تقدير محاسبى طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٥ "السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء وفيما يلي بيان النسب المتبعة لحساب الإهلاك لكل نوع من الأصول الثابتة:

الأصل	النسبة	
مبانى وإنشاءات ومرافق	٢ %	٥ %
آلات ومعدات	٨ %	
وسائل نقل وإنتقال	١٠%	
عدد وأدوات	١٠%	٥٠%
اثاث وتجهيزات مكتبية	١٠%	٢٠%
ديكورات وتشطيبات	٢٠%	
أجهزة حاسب آلى ومعدات نظم	٢٠%	

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة الفعلية وتشمل التكلفة الفعلية كافة النفقات المتعلقة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التى يتم تشغيله بها فى الغرض الذى اقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يكون الأصل متاحاً لتشغيله فى الغرض الذى اقتنى من أجله، وعندئذ يبدأ إهلاكه على نفس الأسس المتبعة فى إهلاك بنود الأصول الثابتة المماثلة.

٣-٤ الأدوات المالية

٣-٤-١ الإعتراف والقياس الأولى

يتم الإعتراف بالعملاء وسندات الدين المصدرة مبدئيا عند نشأتها. يتم الإعتراف بجميع الاصول والإلتزامات المالية الأخري مبدئيا عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للاداة المالية. يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن عملاء بدون عنصر تمويل هام) أو الإلتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلي تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الي اقتناءها أو إصدارها. يتم قياس العملاء المدينة بدون عنصر تمويل هام مبدئيا بسعر المعاملة.

٣-٤-٢ التصنيف والقياس اللاحق

الأصول المالية

عند الإعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – سندات الدين أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر – أدوات حقوق الملكية، أو القيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

لا يتم إعادة تصنيف الأصول المالية بعد الإعتراف المبدئي إلا إذا غيرت الشركة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة التقرير الأولي التالية للتغيير في نموذج الاعمال. يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا إستوفي كلا من الشرطين التاليين ولم يتم تخصيصهم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر:-

- إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة بهدف تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي وغير المسدد).

كما تقاس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر إذا إستوفت الشروط التالية وإذا لم يتم تصنيفها مسبقاً لتكون أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الارباح والخسائر:-

- إذا كان الإحتفاظ بهذه الأصول ضمن نموذج أعمال الإدارة يشمل كل من تحصيل تدفقات نقدية مستقبلية وبيع الاصول المالية.
- إذا كانت الشروط التعاقدية لهذه الأصول المالية تحدد تاريخ معين للتدفقات النقدية (أصل المبلغ والفائدة علي المبلغ الأصلي المتبقي والغير مسدد).

عند الإعتراف الأولي لأدوات الملكية وغير المحتفظ بها بغرض التداول قد تختار الشركة بشكل غير قابل للتعديل عرض القيمة العادلة لهذه الإستثمارات في قائمة الدخل الشامل الأخر بحيث يتم هذا الإختيار لكل إستثمار علي حده.

إن جميع الأصول المالية التي لاتقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر المجمع المذكورة أعلاه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الربح أو الخسارة المجمع وهذا يشمل كافة مشتقات الأصول المالية عند الإعتراف الأولي، للشركة إمكانية الإختيار بشكل لا رجعة فيه تصنيف وقياس الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والدخل الشامل الاخر المجمع إذا كان ذلك يقلل بشكل جوهري من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

الأصول المالية- تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بإجراء تقييم لنموذج الأعمال الذي يتم فيه الإحتفاظ بالأصل المالي علي مستوي المحفظة لأن هذا يعكس أفضل طريقة لإدارة الأعمال وتوفير المعلومات للإدارة وتشمل المعلومات التي يتم أخذها في الاعتبار ما يلي:-

- السياسات والأهداف المحددة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات في الممارسة العملية. ويشمل ذلك ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز علي تحقيق دخل الفوائد التعاقدية، والحفاظ علي صورة معينة لسعر الفائدة، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي إلتزامات ذات صلة أو تدفقات نقدية خارجة أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الاصول.
- كيفية تقييم أداء المحفظة وتقرير إدارة الشركة عنها.
- والمخاطر التي تؤثر علي أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- كيف يتم تعويض مديري النشاط علي سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلي القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
- تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المتعلقة بنشاط المبيعات في المستقبل.

إن تحويلات الأصول المالية إلي أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإلغاء لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتماشي مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.

الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي تتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها علي اساس القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

الأصول المالية- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف أصل المبلغ علي أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي، ويتم تعريف الفائدة علي أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الإئتمان المرتبطة بالمبلغ الرئيسي المستحق خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخري (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح. عند تقدير ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط، فإن الشركة تأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي علي مدة تعاقدية يمكن أن تغيير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها بحيث لا يفي بهذا الشرط. عند اجراء هذا التقييم تراعي المجموعة ما يلي:-

- الأحداث الطارئة التي من شأنها تغيير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- الشروط التي قد تعدل معدل الكوبون التعاقدي بما في ذلك صفات المعدل المتغير.
- الدفع مقدما وميزات التمديد.
- الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (علي سبيل المثال الصفات الخاصة بحق عدم الرجوع).

تتوافق صفة الدفع النقدي من مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفعة المقدمة يمثل إلي حد كبير المبالغ غير المدفوعة من أصل الدين والفائدة علي المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل تعويضاً إضافياً معقولاً للإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلي ذلك، بالنسبة للأصل المالي الذي تم الحصول عليه بخصم أو علاوة للمبلغ التعاقدي وهي صفة تسمح او تتطلب الدفع المقدم بمبلغ يمثل إلي حد كبير المبلغ الإسمي التعاقدي بالإضافة إلي الفائدة التعاقدية المستحقة ولكن غير المدفوعة والتي قد تشمل أيضاً مبالغ إضافية معقولة يتم التعامل مع التعويض عن الإنهاء المبكر بما يتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لصفة الدفع مقدما غير ذات أهمية عند الإعتراف الأولي.

الأصول المالية- القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنة أي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تخفيض التكلفة المستهلكة بخسائر الإضمحلال. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد ومكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الربح أو الخسارة يتم إحتساب اي ربح او خسارة عند الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

إستثمارات فى أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات توزيعات الأرباح كإيراد في الأرباح أو الخسائر مالم تمثل توزيعات الأرباح بوضوح إسترداد جزء من تكلفة الإستثمار. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في الدخل الشامل الأخر ولا يتم إعادة تصنيفها مطلقاً إلي الارباح والخسائر.

أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

يتم قياس هذه الأصول لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إحتساب إيرادات الفوائد المحسوبة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والإضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم تسجيل صافي الأرباح والخسائر الأخري في قائمة الدخل الشامل الأخر. عند الإستبعاد يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة في قائمة الدخل الشامل الأخر إلي الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية- التصنيف والقياس اللاحق والمكاسب والخسائر

يتم تصنيف الإلتزامات المالية علي أنها يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم تصنيف الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تصنيفها كمحتفظ بها للمتاجرة أو إذا كانت مشتقة مالية أو تم تخصيصها علي هذا النحو عند الاعتراف الاولي. يتم قياس الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك أي مصاريف فائدة، يتم تسجيلها في الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الإلتزامات المالية الأخري لاحقاً بالتكلفة المستهلكة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.يتم إحتساب مصروفات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر. يتم إحتساب أي ربح أو خسارة عند الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٣ الإستبعاد من الدفاتر

الأصول المالية

تقوم الشركة بإستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول علي تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدي لإستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الإحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الاصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة. تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها تحويل الأصول المعترف بها في قائمة المركز المالي الخاص بها ولكنها تحتفظ بكل أو بشكل جوهري بجميع مخاطر ومنافع الأصول المحولة. في هذه الحالات، لا يتم إستبعاد تحديد الأصول المحولة.

الإلتزامات المالية

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي إما بالتخلص منه أو إلغاؤه أو إنتهاء مدته الواردة بالعقد. تقوم الشركة أيضاً بإستبعاد الإلتزام المالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة مختلفة إختلافاً جوهريا وفي هذه الحالة يتم الإعتراف بإلتزام مالي جديد يستند إلي الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. عند إستبعاد الإلتزام المالي، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المسددة والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو الإلتزامات المتكبدة) في الأرباح أو الخسائر.

٣-٤-٤ المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الأصل المالي والإلتزام المالي وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي عندما تتوافر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما تسويتها علي أساس الصافي أو أنه يكون قد تحققت الاصول وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

٣-٥ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم إستلامه لبيع أصل أو مدفوع لتحويل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في رأس المال أو في غيابه، السوق الاكثر فائدة الذى يمكن الشركة الوصول إليه في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للإلتزام مخاطر عدم الأداء. تتطلب بعض السياسات المحاسبية للشركة قياس القيم العادلة لكل من الأصول والإلتزامات المالية وغير المالية. عند توفر واحدة، تقيس الشركة القيمة العادلة لأداة بإستخدام السعر المعروض في سوق نشط لتلك الأداة. يعتبر السوق نشطاً في حالة حدوث معاملات للأصل أو الإلتزام بتردد وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير علي اساس مستمر. إذا لم يكن هناك سعر محدد في سوق نشط فإن الشركة تستخدم أساليب التقييم التي تزيد من إستخدام المدخلات التي يمكن ملاحظتها ذات صله وتقلل من إستخدام المدخلات التي لايمكن ملاحظتها. تتضمن تقنية التقييم المختارة جميع العوامل التي سيأخذها المشاركون في السوق في الإعتبار عند تسعير معاملة ما. إذا كان للأصول أو الإلتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب فان الشركة تقيس الأصول والمراكز الطويلة بسعر العرض والخصوم والمراكز القصيرة بسعر الطلب. أفضل دليل علي القيمة العادلة للأداة المالية عند الإعتراف المبدئي هو عادة سعر الصفقة – أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الإعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولا يتم إثبات القيمة العادلة بالسعر المعروض في سوق نشط لأصل أو إلتزام مماثل ولا بناءاً علي تقنية تقييم يتم الحكم علي أي مدخلات لايمكن ملاحظتها. لتكون غير ذات أهمية فيما يتعلق بالقياس، ثم يتم قياس الأداة المالية في البداية بالقيمة العادلة، وتعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي وسعر المعاملة. بعد ذلك يتم الإعتراف بهذا الفرق في الربح اوالخسارة علي أساس مناسب علي مدي عمر الأداة ولكن في موعد لايتجاوز عندما يتم دعم التقييم بالكامل ببيانات السوق القابلة للرصد أو يتم إغلاق المعاملة.

٣-٦ الإضمحلال فى قيمة الأصول المالية

٣-٦-١ الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد

يتم الإعتراف بالخسائر الإئتمانية المتوقعة لكل مما يلى:-

الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، والإستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والأصول الناشئة عن العقد. تقيس الشركة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوى للخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي عمر الاصل المالي، باستثناء مايلي والتي يتم قياسها بمبلغ مساوى للخسائر الإئتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهر:

- أدوات الدين التي تم تحديدها علي أن تكون لها مخاطر إئتمان منخفضة في تاريخ التقرير، وأدوات الدين الأخرى والأرصدة البنكية التي لم تزداد فيها مخاطر الإئتمان (اي خطر التخلف عن السداد علي مدي العمر المتوقع للاداة المالية) زيادة كبيرة منذ الاعتراف الاولي.
- دائما ما يتم قياس مخصصات خسائر العملاء التجاريون والاصول الناشئة عن العقود بمبلغ مساوى لخسائر الإئتمان المتوقعة علي مدي عمرها.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الإئتمان للاصل المالي قد ازدادت بشكل كبير منذ الإعتراف المبدئي وعند تقدير خسائر الإئتمان المتوقع، تضع الشركة في الإعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة او جهد غير مبرر، ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية بناءاً علي الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الإئتمان المعلوم بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تفترض الشركة أن مخاطر الإئتمان للأصل المالي قد زادت بشكل ملحوظ إذا كان قد استحق علي تحصيلة لفترة اكثر من ثلاثين يوماً.

تعتبر الشركة أن الاصل المالي اخفق عن السداد عندما يكون:

- من غير المحتمل ان يدفع المقترض إلتزاماته الإئتمانية للشركة بالكامل، دون اللجوء من قبل الشركة إلي إجراءات مثل تسييل الضمان (إن وجد)، أو
- الاصل المالي قد مضي عليه اكثر من تسعين يوماً.

تعتبر الشركة أن أدوات الدين تتضمن مخاطر إئتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الإئتمان لها مساوى للتعريف المفهوم عالميا لدرجة الإستثمار.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة علي مدي عمر الأصل هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع أحداث الإخفاق الممكنة علي مدي العمر المتوقع للأداة المالية.

الخسائر الإئتمانية المتوقعة علي مدي ١٢ شهرًا هي جزء من الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث إخفاق التي تكون ممكنة خلال فترة ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

الحد الأقصي للفترة التي يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة هو الحد الاقصي للفترة التعاقدية التي تتعرض فيها الشركة لمخاطر الإئتمان.

٣-٦-٢ **قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة**

هي تقدير مرجح بالإحتمالات لخسائر الإئتمان، يتم قياس القيمة الحالية لجميع حالات النقص في النقد (اي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشاة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة إستلامها).

يتم خصم خسائر الإئتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلية للاصل المالي.

٣-٦-٣ **الأصول المالية المضمحلة إئتمانياً**

في تاريخ كل تقرير تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الاصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد إنخفضت قيمتها الإئتمانية. يعتبر الأصل المالي إضمحل إئتمانيا عندما يحدث واحد أواكثر من الاحداث التي لها أثر ضار علي التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاصل المالي.

تشمل الأدلة التي تشير إلى إضمحلال الاصول المالية إئتمانيا البيانات التالية القابلة للرصد:

صعوبة مالية كبيرة للمقرض او المصدر، وإنتهاك العقد مثل الإخفاق أو أن يكون متأخر السداد لفترة أكثر من ١٢٠ يوم وإعادة الهيكلة الخاصة بقرض او سلفة بواسطة الشركة بشرط أن تراعيها الشركة بطريقة أو باخرى، أو من المحتمل أن يدخل المقترض فى إفلاس أو عملية إعادة تنظيم مالى أخرى أوإختفاء سوق نشط للورقة المالية بسبب الصعوبات المالية.

٣-٦-٤ **عرض مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فى قائمة المركز المالى**

يتم خصم مخصص الخسائر للأصول المالية التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالى مبلغ القيمة الدفترية للاصول. بالنسبة للأوراق المالية فى سندات الدين التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر يتم تحميل مخصص الخسارة على الأرباح او الخسائر ويتم الإعتراف به فى الدخل الشامل الاخر.

٣-٦-٥ **إعدام الأصل المالى**

يتم شطب إجمالى القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالى عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لإسترداد الأصل المالى بأكملة أو جزء منة. بالنسبة للعملاء المنفردين، لدى الشركة سياسة إعدام إجمالى القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالى مستحق السداد أكثر من عامين بناء على الخبرة السابقة فى إسترداد الاصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركات تقوم الشركة بإجراء تقييم بصورة منفردة فيما يتعلق بتوقيت ومقدار الشطب بناءاً على ما إذا كان هناك توقع معقول للإسترداد. لا تتوقع الشركة أى إسترداد كبير من المبلغ الذى تم إعدامه. ومع ذلك فان الأصول المالية التى تم إعدامها قد تظل خاضعة لأنشطة الإلتزام من أجل الإمتثال لإجراءات الشركة لإسترداد المبالغ المستحقة.

٣-٧ الإضمحلال فى قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة فى تاريخ القوائم المالية بمراجعة صافى القيمة الدفترية للأصول المملوكة للشركة وذلك لتحديد أية مؤشرات عن إنخفاض قيمة تلك الأصول. وفى حالة ظهور هذه المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية للأصل وذلك لتحديد مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة هذا الأصل ، إن وجدت. وعندما يصبح من الصعب على الشركة تقدير القيمة الإستردادية لأصل من الأصول على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة الإستردادية لكل الوحدة الإنتاجية التى ينتمى إليها هذا الأصل. ويتم تحديد القيمة الإستردادية عن طريق تقدير صافى القيمة البيعية أو القيمة الإستخدامية أيهما أكثر.ويتم تحديد القيمة الإستخدامية بإتباع طريقة الخصم لمبالغ التدفقات المتوقع تدفقها نتيجة لإستخدام هذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات ، وذلك بإستخدام معدلات الخصم قبل الضرائب التى تعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة المتعلقة بهذا الأصل. إذا تم تحديد أن القيمة الإستردادية لأصل من الأصول أو وحدة إنتاجية تقل عن صافى القيمة الدفترية لتلك الأصول يتم تخفيض صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية إلى القيمة الإستردادية ويتم إثبات الخسائر الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول فوراً كمصروف إلا إذا كانت قيمة تلك الأصول مسجلة على أساس إعادة تقييم تلك الأصول ، وفى هذه الحالة يدرج مبلغ الخسارة الناتجة عن النقص فى قيمة تلك الأصول كنقص فى نتيجة إعادة التقييم. إذا تم إلغاء قيمة الخسارة الناتجة عن الإضمحلال فى فترات لاحقة، يتم زيادة صافى القيمة الدفترية لهذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية لحدود القيمة التقديرية المعاد النظر فيها ، إلى الحد الذى لا تتعدى فيه صافى القيمة الدفترية قبل تخفيض قيمة الأصل بأية خسائر ناتجة عن نقص قيمة هذا الأصل أو الوحدة الإنتاجية فى سنوات سابقة ، يتم الإعتراف بمبلغ إلغاء خسائر النقص فى قيمة الأصل أو الوحدة الإنتاجية فى قائمة الدخل كأرباح، إلا إذا كانت الأصول المتعلقة مسجلة بقيمة معاد تقييمها ، ففى هذه الحالة يتم معالجة هذا الإلغاء كزيادة فى نتيجة إعادة التقييم.

٣-٨ المخزون

يتم إثبات المخزون من الإنتاج التام بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل، وتتمثل صافى القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر من خلال النشاط العادى مخصوماً منه التكلفة التقديرية للإتمام والمصروفات اللازمة للبيع.

يتم تحديد تكلفة المخزون من المخزون السلعي بإستخدام طريقة المتوسط المرجح ، وتتضمن هذه التكلفة كافة التكاليف التى تتحملها الشركة لشراء الخامات الرئيسية والمساعدة ، وكافة التكاليف الأخرى للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة. فى حالة المخزون تام الصنع تتمثل تكلفة الإنتاج الصناعية فى تكلفة الخامات والأجور المباشرة والمصروفات الصناعية غير المباشرة التى تحدد وفقاً للطاقة التشغيلية العادية للشركة.

٣-٩ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة إلتزام حالى (قانونى أو حكمى) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة فى صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وأن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها. وتمثل القيمة التى يتم الإعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالى فى تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ فى الإعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس مخصص بإستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد فى كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضى الفترة ،ويتم إثبات هذه الزيادة فى المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل. ويتم فحص المخصصات فى كل تاريخ لنهاية المدة المالية ويتم تسويتها لتعكس أفضل تقدير حالى.

٣-١٠ ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

يتم تحميل قائمة الدخل للشركة بصفة دورية بعبء تقديرى للضريبة عن كل مدة مالية والذى يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلى للضريبة فى نهاية المدة. تتمثل الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة فى الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن إختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصرى ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة فى إعداد القوائم المالية. يتم إحتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبى المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن وبإستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بإستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها فى الفترات التى سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو إستخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية فى تاريخ القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل بإستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المرتبطة بها هى الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية. وبصفة عامة يتم الإعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فى المستقبل بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر إحتمال قوى ودليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية فى المستقبل.هذا وتستخدم طريقة الميزانية لإحتساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والإلتزامات غير المتداولة.

٣-١١ الإحتياطي القانوني

ينص النظام الأساسي للشركة على إقتطاع مبلغ يوازي ٥% من الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطي القانوني ويتوقف هذا الإقتطاع متي بلغ مجموع الإحتياطي قدرا يوازي نصف رأس مال الشركة المصدر ، وإذا نقص الإحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع.

٣-١٢ توزيعات الأرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح على مساهمى الشركة والعاملين بها وكذا مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كإلتزام فى المدة المالية التى تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات.

٣-١٣ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ، ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على عدد الأسهم العادية القائمة في تاريخ إعداد القوائم المالية وذلك بعد خصم نصيب العاملين وحصة مجلس الادارة من الارباح.

٣-١٤ تحقق الإيراد

تثبت الشركة الإيرادات من العقود مع العملاء علي أساس نموذج من خمس خطوات كما هو محدد في معيار المحاسبة المصري ٤٨ :-

الخطوة الاولي تحديد العقد (العقود) مع العميل: يعرف العقد بأنه إتفاق بين طرفين ينشيء حقوقاً وإلتزامات قابلة للتنفيذ ويحدد المعايير التي يجب الوفاء بها في كل عقد.

الخطوة الثانية تحديد إلتزمات الآداء في العقد : إلتزام الآداء هو وعد في عقد مع عميل لنقل سلعة أو خدمة الي العميل.

الخطوة الثالثة تحديد سعر المعاملة : سعر المعاملة هو مبلغ العوض التي تتوقع الشركة الحصول عليه في نظير نقل السلع أو الخدمات التي وعد بها العميل، بإستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف اخري.

الخطوة الرابعة توزيع سعر المعاملة علي إلتزامات الآداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يتضمن أكثر من إلتزام أداء تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة علي كل إلتزام أداء بمبلغ يحدد مبلغ مقابل العقد الذي تتوقع الشركة الحصول عليه مقابل الوفاء بكل إلتزام من التزامات الأداء.

الخطوة الخامسة تحقق الايرادات : عندما (أوكلما) أوفت المنشاة بإلتزام الأداء.

تفي الشركة بإلتزام الأداء وتثبت الإيرادات علي مدي زمني إذا تم إستيفاء أحد المعايير التالية:-

- أداء الشركة لاينشيء أي أصل له إستخدام بديل للشركة وللشركة حق واجب النفاذ في دفع مقابل الأداء المكتمل حتي تاريخه.
- قيام الشركة بإنشاء أو تحسين أصل يتحكم فيه العميل عند إنشاء الأصل أو تحسينه.
- العميل يتلقي المنافع التي يقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حال قيام الشركة بالأداء.

بالنسبة لإلتزامات الأداء في حالة الوفاء بأحد الشروط المذكورة أعلاه، يتم تحقق الإيرادات علي مدي زمني الذي يمثل الزمن الذي يتم فيه الوفاء بإلتزام الأداء. عندما تستوفي الشركة إلتزاماً بالأداء من خلال تقديم الخدمات التي وعدت بها فإنها تنشيء أصل مبني علي العقد مقابل مبلغ العقد الذي تم الحصول عليه من الاداء، عندما يتجاوز مبلغ مقابل العقد المستلم من العميل مبلغ الإيرادات المحققة ينتج عن ذلك دفعات مقدمة من العميل (التزام العقد).

تثبت الإيرادات بالقدر الذي يوجد فيه إحتمال بتدفق منافع إقتصادية للشركة وإمكانية قياس الإيرادات والتكاليف بشكل موثق حيثما كان ذلك مناسباً. إن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ يتطلب من الإدارة إستخدام الأحكام التالية :-

إستيفاء إلتزامات الأداء

يجب علي الشركة إجراء تقييم لكل عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا كان يتم الوفاء بإلتزامات الأداء علي مدي زمني أو عند نقطة من الزمن من أجل تحديد الطريقة المناسبة لإثبات الإيرادات، قدرت الشركة أنه وبناءاً علي الإتفاقية المبرمة مع العملاء فإن الشركة لا تنشى اصل له إستخدام بديل للشركة وعادة ما يكون لديها حق واجب النفاذ في دفعه مقابل الأداء المكتمل حتي تاريخه. وفي هذه الظروف تقوم الشركة بإثبات الإيرادات علي مدي زمني وإذا لم يكن ذلك هو الحال فيتم إثبات الإيرادات عند نقطة من الزمن بالنسبة لبيع البضاعة، تثبت الإيرادات عادة عند نقطة من الزمن.

تحديد أسعار المعاملة

يجب علي الشركة تحديد سعر المعاملة المتعلقة في إتفاقياتها مع العملاء وعند إستخدام هذا الحكم تقوم المجموعة بتقدير تاثير أي مقابل متغير في العقد بسبب الخصم أو الغرامات أو وجود أي مكون تمويل هام في العقد أو أي مقابل غير نقدي في العقد.

تحويل السيطرة في العقود مع العملاء

في حالة ما إذا قامت المجموعة بتحديد إستيفاء إلتزامات الأداء عند نقطة من الزمن تثبت الإيرادات عندما تكون السيطرة علي الأصول موضوع العقد تم تحويلها إلي العميل بالإضافة لذلك فان تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨ أدي إلي مايلي :-

توزيع سعر المعاملة لإلتزام الأداء في العقود مع العملاء

إختارت الشركة تطبيق طريقة المدخلات في توزيع سعر المعاملة علي إلتزامات الأداء بحيث يتم الإعتراف بالإيرادات علي مدي زمني، تعتبر الشركة إن إستخدام طريقة المدخلات والتي تتطلب إثبات الإيرادات بناءاً علي جهود الشركة في الوفاء بإلتزامات الأداء، توفر أفضل مرجع للإيرادات المحققة فعلياً، وعند تطبيق طريقة المدخلات تقدر الشركة الجهود أو المدخلات لإستيفاء إلتزام الأداء بالاضافة لتكلفة إستيفاء الإلتزام التعاقدي مع العملاء، فإن هذه التقديرات تشتمل علي الوقت المنصرف لعقود الخدمات.

أمور أخرى ينبغي أخذها في الإعتبار

المقابل المتغير إذا كان المقابل المتعهد به في عقد ما يتضمن مبلغاً متغيراً، حينئذ يجب علي الشركة تقدير المبلغ المقابل الذي يكون لها حق فيه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات المتعهد بها الي العميل، تقدر الشركة سعر المعاملة علي العقود ذات المقابل المتغير بإستخدام القيمة المتوقعة أو طريقة المبلغ الأكثر إحتمالاً، تطبق الطريقة بإتساق خلال العقد ولأنواع مماثلة من العقود.

مكون التمويل الهام

يجب علي الشركة تعديل مبلغ مقابل العقد المتعهد به مقابل القيمة الزمنية للنقود إذا كان العقد يتضمن مكون تمويل هام.

إيرادات بيع السلع

يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذى تم إستلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة والذى تحصل عليه الشركة من تقديم السلعة فى إطار النشاط المعتاد ويظهر بالصافى بعد خصم المسموحات والضريبة على القيمة المضافة واى نوع من أنواع الضرائب الأخرى المتعلقة بالمبيعات. ويتم الإعتراف بالإيراد الناتج عن بيع بضائع إذا تم إستيفاء جميع الشروط التالية:

- ان تقوم المنشأة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية لملكية السلع إلى المشترى.
- وألا تحتفظ المنشأة بحق التدخل الإدارى المستمر بالدرجة التى ترتبط عادة بالملكية، ولا بالرقابة الفعالة على السلع المباعة.
- وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بدرجة يعتمد عليها.
- وأن يرجح تدفق المنافع الإقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى المنشأة.
- وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التى تحملتها أو ستتحملها المنشأة فيما يتعلق بالمعاملة بدرجة يعتمد عليها.

الفوائد الدائنة

يتم الإعتراف بإيراد الفوائد الدائنة طبقاً للتوزيع الزمنى النسبى وذلك بتطبيق معدل العائد الفعال على الأصل المالى على مدار فترة الإستحقاق.

٣-١٥ نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

يتمثل فى نظام الإشتراكات المحددة حيث تقوم الشركة بسداد حصتها إلى الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بشكل إلزامى. ولايوجد على الشركة أى إلتزامات أخرى بمجرد سدادها للإلتزام. ويعترف بالإشتراكات الإعتيادية كتكلفة دورية فى الفترة التى يقدم خلالها العاملين الخدمة التى تستحق بموجبها الإشتراكات الواجب سدادها من المنشأة للهيئة وتحمل مساهمات الشركة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الإستحقاق.

٣-١٦ الإيجارات

تعتبر كافة عقود الإيجار التى تكون الشركة طرفاً فيها عقود إيجار تشغيلى.

٣-١٦-١ الإيجار التشغيلي

نظراً للمبالغ التي تسدد كإيجارات تعتبر قيم صغيرة لذلك لم تطبق الشركة أحكام المعيار رقم (٤٩) وتم تحميل تلك المبالغ على قائمة الدخل كمصروف.

٣-١٦-٢ التأجير

في حالة التأجير إلى الغير ، تظهر الأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً ضمن الأصول الثابتة فى قائمة المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ضمن قائمة الدخل مخصوماً منه أيه مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.

٣-١٧ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتم تعريف النقدية وما فى حكمها على انها أرصدة النقدية بالخزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لأجل التى تستحق خلال فترة لاتزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ ربطها والتى يمكن تحويلها إلى قيم محددة من النقدية والتى يكون تعرضها لخطر التغير فى قيمتها غير ذى أهمية.

(٤) الأصول الثابتة (بالصافي) :

البيان	تكلفة الأصول في ٢٠٢١/١/١	إضافات المدة	إستبعادات المدة	تكلفة الأصول في ٢٠٢١/٩/٣٠	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/١/١	إهلاكات المدة	استبعادات مجمع الإهلاك خلال المدة	مجمع الإهلاك في ٢٠٢١/٩/٣٠	صافي قيمة الأصول فى ٢٠٢١/٩/٣٠	صافي قيمة الأصول فى ٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
أراضى	٥ ٢٧٠ ٤١٠	-	-	٥ ٢٧٠ ٤١٠	-	-	-	-	٥ ٢٧٠ ٤١٠	٥ ٢٧٠ ٤١٠
مبانى وإنشاءات ومرافق	٢٧ ٤٤١ ٠٤٩	٧٦٠ ٠٠٠	-	٢٨ ٢٠١ ٠٤٩	٢٠ ٧٠٩ ٦٢٦	٨٨٨ ٤٥٩	-	٢١ ٥٩٨ ٠٨٥	٦ ٦٠٢ ٩٦٤	٦ ٧٣١ ٤٢٣
آلات ومعدات	٧٠ ٧٣٢ ٣٨٩	-	-	٧٠ ٧٣٢ ٣٨٩	٧٠ ٧١٧ ٨٨٤	٨٩٨	-	٧٠ ٧١٨ ٧٨٢	١٣ ٦٠٧	١٤ ٥٠٥
وسائل نقل وإنتقال	١٢ ٥٢٨ ٩٩٨	٢٤١ ٢٢٨	(١٧٦ ١٠٦)	١٢ ٥٩٤ ١٢٠	٦ ١٣٣ ٥٥٧	٧٨٣ ١٤٤	(٦٤ ٥٨٠)	٦ ٨٥٢ ١٢١	٥ ٧٤١ ٩٩٩	٦ ٣٩٥ ٤٤١
عدد وأدوات	٣٨ ٦١٥ ٥٥٨	١ ٩٠٥ ٦٣٢	(٧٥ ٣٣٥)	٤٠ ٤٤٥ ٨٥٥	٣٦ ٥٤٨ ٠١٠	١ ٢٦٨ ١٤٥	(٧٥ ٣٣١)	٣٧ ٧٤٠ ٨٢٤	٢ ٧٠٥ ٠٣١	٢ ٠٦٧ ٥٤٨
أثاث وتجهيزات مكتبية	٣ ٨٣٨ ٠٧٧	٤٦١٨٥	(٩ ٢٤٠)	٣ ٨٧٥ ٠٢٢	٢ ٣٤٩ ٣٩٨	٢٥٤ ١٥٣	(٦ ٧٧٥)	٢ ٥٩٦ ٧٧٦	١ ٢٧٨ ٢٤٦	١ ٤٨٨ ٦٧٩
ديكورات وتشطيبات	٧ ٧٦٩ ٧٦٩	-	-	٧ ٧٦٩ ٧٦٩	٣ ٧٣٥ ٢٤٢	١ ١٦٥ ٤٦٥	-	٤ ٩٠٠ ٧٠٧	٢ ٨٦٩ ٠٦٢	٤ ٠٣٤ ٥٢٧
أجهزة حاسب آلى ومعدات	٥ ٢٨٦ ٦٥٦	٤٨٣ ٢٢٦	-	٥ ٧٦٩ ٨٨٢	٢ ٢٦٥ ٦٨٩	٦٥٧ ٠٠٦	-	٢ ٩٢٢ ٦٩٥	٢ ٨٤٧ ١٨٧	٣ ٠٢٠ ٩٦٧
الإجمـــالي	١٧١ ٤٨٢ ٩٠٦	٣ ٤٣٦ ٢٧١	(٢٦٠ ٦٨١)	١٧٤ ٦٥٨ ٤٩٦	١٤٢ ٤٥٩ ٤٠٦	٥ ٠١٧ ٢٧٠	(١٤٦ ٦٨٦)	١٤٧ ٣٢٩ ٩٩٠	٢٧ ٣٢٨ ٥٠٦	٢٩ ٠٢٣ ٥٠٠

لا توجد اى رهونات على الأصول الثابتة المملوكة للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ كضمان لأى إلتزامات.

بلغت تكلفة الأصول الثابتة المهلكة بالكامل ولازالت تستخدم فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ مبلغ ١١١ ١٤٠ ٤٠٧ جنيه مصرى وبيانها:-

	جنيه مصرى
آلات ومعدات	٧٠ ٧١٧ ٧٩٠
وسائل نقل وإنتقال	٢ ٠٨١ ٩١١
عدد وأدوات	٣٥ ٩٣٠ ٤٩٦
أثاث وتجهيزات مكتبية	١ ٢٠٨ ٩٦٣
أجهزة حاسب آلى ومعدات نظم	١ ٠٢٦ ٣٤٨
مبانى وإنشاءات ومرافق	١٧٤ ٨٩٩
	١١١ ١٤٠ ٤٠٧

(٥) مشروعات تحت التنفيذ

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
إصول تحت التجهيز "درافيل"	٣ ٩٩٠ ١٧٧	٢ ٦٨٦ ١٤٥
طلمبات الحريق	١٩ ٨٣٠	١٩ ٨٣٠
	٤ ٠١٠ ٠٠٧	٢ ٧٠٥ ٩٧٥

(٦) إستثمارات مالية

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
أ- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
المجموع (أ)	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
ب- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة مدرجة ببورصة الأوراق المالية	١٤٢ ٢٠٢ ١٣٧	٠
إجمالى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة مدرجة ببورصة الأوراق المالية	١٤٢ ٢٠٢ ١٣٧	٠
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية		
وثائق صندوق إستثمار بنك مصر النقدي ذو العائد الدوري	٢٠ ١٩١ ٧٣٤	٣٢٥ ٧٨٨ ٢٦٣
وثائق الصندوق الرابع البنك الأهلي المصري	٠	١٠٤ ٥١٩ ٨٤٩
إجمالى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة غير مدرجة ببورصة الأوراق المالية	٢٠ ١٩١ ٧٣٤	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
المجموع (ب)	١٦٢ ٣٩٣ ٨٧١	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
مجموع (أ)+(ب)	١٦٢ ٤٤٣ ٢٤٠	٤٣٠ ٣٥٧ ٤٨١
أرصدة غير متداولة	٤٩ ٣٦٩	٤٩ ٣٦٩
أرصدة متداولة	١٦٢ ٣٩٣ ٨٧١	٤٣٠ ٣٠٨ ١١٢
	١٦٢ ٤٤٣ ٢٤٠	٤٣٠ ٣٥٧ ٤٨١

(٧) مخزون (بالصافى)

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
خامات رئيسية ومساعدة	١٥٧ ٥٧٣ ٦٢٥	١١٢ ٩٠٦ ٤١٠
إعتمادات ورسائل مستندية	٨ ١١٠ ٧٥٩	١٠ ٩٢٩ ٠٩٣
إنتاج تام	٢٧٦ ٦٧٧ ٥٤٩	٢١٤ ٧٩٩ ١٨٨
قطع غيار	٣٨ ٤٨٧ ٣٤٣	٣٥ ١٥٦ ٣٠٩
	٤٨٠ ٨٤٩ ٢٧٦	٣٧٣ ٧٩١ ٠٠٠
الإنخفاض فى قيمة المخزون	(٨ ٨٤٦ ٤٩٢)	(١٢ ٨٦٠ ٨٧٢)
	٤٧٢ ٠٠٢ ٧٨٤	٣٦٠ ٩٣٠ ١٢٨

الإنخفاض فى قيمة المخزون

رصيد أول المدة	المكوّن خلال المدة	المنتفى الغرض منه خلال المدة	المستخدم خلال المدة	رصيد آخر المدة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٢ ٨٦٠ ٨٧٢	٤٣٦ ٠٩٤	(٤ ٤٥٠ ٤٧٤)	٠	٨ ٨٤٦ ٤٩٢

(٨) عملاء (بالصافى)

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
العملاء	٢٠٠ ٠٣٧ ٤٢٠	١٠٠ ٥٩١ ١١٧
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة العملاء	(١١ ٦٢٣ ٠١١)	(١١ ٦٢٣ ٠١١)
	١٨٨ ٤١٤ ٤٠٩	٨٨ ٩٦٨ ١٠٦

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة العملاء

رصيد أول المدة	المكوّن خلال المدة	المستخدم خلال المدة	المنتفى الغرض منه خلال المدة	رصيد آخر المدة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١١ ٦٢٣ ٠١١	٠	٠	٠	١١ ٦٢٣ ٠١١

(٩) أطراف ذات علاقة

البيـان	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة		أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	
	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة المصرية للصلب	١٥١ ٠٤٧ ٣٥٧	١٦٤ ٧٨٤ ٧٩٩	٠	٠
الشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب	٠	٠	٩ ٦٥٤ ١٦٩	١٩ ٥١٦ ٢٢٦
شركة الحرمين لتجارة حديد التسليح	١٨ ٩٠١ ٠٠٦	١٩ ٠٥٨ ٥٠٦	٠	٠
شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٠	١٨ ٤٦٧ ٧٤٤	١٢٧ ٠٨٨ ٩١٢	٠
شركة حديد الجارحى	٦٢٥ ٦٧٨	٤٦٦ ٧٧٩	٠	٠
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة الأطراف ذات العلاقة	(١٩ ٠٥٨ ٥٠٦)	(١٩ ٠٥٨ ٥٠٦)	٠	٠
	١٥١ ٥١٥ ٥٣٥	١٨٣ ٧١٩ ٣٢٢	١٣٦ ٧٤٣ ٠٨١	١٩ ٥١٦ ٢٢٦

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المستحق على أطراف ذات علاقة

رصيد أول المدة	المكون خلال المدة	المستخدم خلال المدة	المنتفى الغرض منه خلال المدة	رصيد آخر المدة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩ ٠٥٨ ٥٠٦	٠	٠	٠	١٩ ٠٥٨ ٥٠٦

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن المدة المالية من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠

١/٩ طبيعة وحجم التعامل مع الأطراف ذات العلاقة خلال المدة :-

البيان	مبيعات		مشتريات / خدمات		معاملات جارية	
	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
شركة الحرمين لتجارة حديد التسليح	٠	٠	٠	٠	(١٥٧ ٥٠٠)	(١٩٧ ٣٩٣)
شركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب	٣ ٠٢٥ ٣٩٩	٢٩ ٧٣٢ ٢٣٦	(١٣١ ١٠٠)	(٣٣ ١٣١ ٩٦٥)	٦ ٩٦٧ ٧٥٨	٩ ٣٧٦ ٣٣٩
شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٠	٠	٠	٠	(١٤٥ ٥٥٦ ٦٥٦)	(٤ ٩٠٦ ٣٠٠)
شركة المصرية للصلب	٠	٤٥ ٦٢٥ ١١٣	(١٥ ٤٣٠ ٤٦٤)	(٤٦ ٧٢٩ ٥٧٦)	١ ٦٩٣ ٠٢٢	(٧٧ ٩٦٨ ٢٢٨)
شركة حديد الجارحى	٠	٠	٠	٠	١٥٨ ٨٩٩	١٥٨ ٦٠٨

بلغت رواتب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة خلال المدة مبلغ ٢ ٧٣٠ ٢٧٠ جنيه مصرى مقابل مبلغ٢ ٣٢٧ ٨٧٦ جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠.

(١٠) مدينون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافى)

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
موردون دفعات مقدمة	١٧٠ ٩٦٦ ٦٦٠	٥٧ ٠٨٦ ٦٣٥
تأمينات لدى الغير	٥ ٥٨٢ ٩٣٥	٥ ٥٦٤ ٤٩١
عهد وسلف عاملين	٤٣٥ ٧٧٨	٢٥٥ ٨٥٦
مصلحة الضرائب المصرية – المحصلة بمعرفة الجمارك	٥٧ ٢٢٦	٧ ٤٥٧ ٠٩٤
ضرائب مستقطعة على أذون الخزانة	٣٣٠ ٠٣٥	٣ ١٤٦ ٠٠٠
ضرائب مستقطعة عن توزيعات أرباح أسهم	٢٦ ٤٤٩	٠
مصلحة الضرائب المصرية – دفعات مقدمة	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١ ٥٤٨ ٠٣٢
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة القيمة المضافة	٤٣ ٧٠٥ ١٧١	٦٦ ٨٢٥ ٥٦٣
مصلحة الضرائب المصرية – رصيد مدين عن سنوات سابقة	٦٢ ٧٩٠ ٨٠٧	٤٦ ٥٥٤ ١٠٦
قيمة رسوم حماية	١١ ٧٥٨ ٧٥٣	١١ ٧٥٨ ٧٥٣
مصروفات مدفوعة مقدماً	٠	٢٨١ ٩٥٠
أرصدة مدينة أخرى	١ ٠٤٣ ٥٨٢	٩٣٢ ٣٠١
	٢٩٨ ٦٩٧ ٣٩٦	٢٢١ ٤١٠ ٧٨١
(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المدينين	(١٤ ٧٥٦ ٣١٠)	(١٤ ٧٥٦ ٣١٠)
	٢٨٣ ٩٤١ ٠٨٦	٢٠٦ ٦٥٤ ٤٧١

(الخسائر) الإئتمانية المتوقعة فى قيمة المدينين

رصيد أول المدة	المكوّن خلال المدة	المستخدم خلال المدة	رصيد آخر المدة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٤ ٧٥٦ ٣١٠	٠	٠	١٤ ٧٥٦ ٣١٠

(١١) النقدية وأرصدة لدى البنوك

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
حسابات جارية بالبنوك	٥٧ ٦٢١ ٧٢٤	٨٦ ١٤١ ٣٢٦
ودائع لأجل	٤ ٤٦٣ ٥٥٦	٤ ٢٨١ ٧٩٤
نقدية بالخزينة	١٩٦ ٠٣٠	١٥٤ ١٨٣
	٦٢ ٢٨١ ٣١٠	٩٠ ٥٧٧ ٣٠٣

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما فى حكمها فيما يلى :-

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
رصيد النقدية بالبنوك والخزينة	٦٢ ٢٨١ ٣١٠	٨٠ ٧٣٨ ٢١١
يخصم : نقدية محتجزة	(٤ ٤٨٣ ٥٥٦)	(٢٠ ١٦٢ ٣٣٢)
	٥٧ ٧٩٧ ٧٥٤	٦٠ ٥٧٥ ٨٧٩

(١٢) رأس المال

* حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري وبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ١٥٠ مليون جنيه مصري موزعاً علي ١ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة كل سهم الإسمية ١٠٠ جنيه مصري وجميعها أسهم نقدية.
* فى عام ٢٠١٠ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على تجزئة أسهم الشركة ليصبح عدد الأسهم ٣٠ مليون سهم بدلاً من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ سهم ، ولتصبح قيمة كل سهم ٥ جنيه مصرى بدلاً من ١٠٠ جنيه مصرى وأصبح توزيع الأسهم كالتالى.

الإسـم	عـدد الأسهـم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
شركة صلب مصر	٢٦ ٩٩٩ ٩٦٤	١٣٤ ٩٩٩ ٨٢٠	%٨٩,٩٩٩٨
أسهم متداولة	٣ ٠٠٠ ٠٣٦	١٥ ٠٠٠ ١٨٠	%١٠,٠٠٠٢
الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* قدمت شركة الوحدة للتنمية الصناعية – شركة ذات مسئولية محدودة عرض شراء إجبارى معلن بالصحف الرسمية بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ لشراء كامل أسهم رأس مال شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" البالغة ٣٠ مليون سهم تمثل ١٠٠% من أسهم رأس المال بسعر شراء ١١ جنيه مصري (أحد عشر) جنيهاً مصرياً للسهم.
* بتاريخ ٣٠ /١٠/ ٢٠١٦ تم بيع نصيب شركة صلب مصر فى رأس مال شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" وقدره ٢٦ ٩٩٩ ٩٦٤ سهم تمثل نسبة ٩٠% من رأس المال لشركة الوحدة للتنمية الصناعية وكذا ٢ ٠٦٣ ٣٩٥ سهماً من الأسهم المتداولة ليصبح إجمالى نصيب شركة الوحدة للتنمية الصناعية فى رأس مال الشركة ٢٩ ٠٦٣ ٣٥٩ سهماً وبنسبة ٩٦,٨٨% منه وأصبح توزيع الأسهم طبقاً لما هو وارد من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى على النحو التالي :-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٢٧ ٢٢١ ٤٥٨	١٣٦ ١٠٧ ٢٩٠	% ٩٠,٧٤
٢	أسهم التداول	٢ ٧٧٨ ٥٤٢	١٣ ٨٩٢ ٧١٠	% ٩,٢٦
	الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ ، إعتمدت الجمعية العامة العادية زيادة رأس مال الشركة المصدر من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة ١٥٠ مليون جنيه مصرى قيمة ٣٠ مليون سهم مجانى وبقيمة إسمية ٥ جنيه للسهم الواحد توزع على مساهمى الشركة ممولة بالكامل عن طريق أرباح عام ٢٠١٧ والأرباح المرحلة الظاهرة بالمركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

* بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨ ، إعتمدت الجمعية العامة غير العادية تعديل المادتين (٧،٦) من النظام الأساسى للشركة على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ مائة وخمسون مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ثلاثين مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصري وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ثلاثون مليون سهم إسمى وقد تم الإكتتاب فى رأسمال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٢٩ ٠٦٣ ٣٥٩	١٤٥ ٣١٦ ٧٩٥	% ٩٦,٨٧
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	٣٠٠ ٥٠٠	١ ٥٠٢ ٥٠٠	% ١,٠١
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٣٦ ١٤١	٣ ١٨٠ ٧٠٥	% ٢,١٢
	الإجمالى	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% ، وقد تم سداد رأس المال بالكامل والبالغ ١٥٠ مليون جنيه مصري وتم التأشير بالسجل التجارى بذلك.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستون مليون سهم إسمى وقد تم زيادة رأسمال الشركة على النحو التالى:_

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦ ١٢٦ ٧١٨	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣,٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١ ٦٠٧ ٥٣٦	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢,٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢ ٢٦٥ ٧٤٦	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣,٧٨
	الإجمالى	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

* وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للأستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٨/٤٩١ الصادر بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٨ والموافقة بموجب كتاب صادر من هيئة الرقابة المالية رقم ٢٧٢٥ في ٣ مايو ٢٠١٨ على نشر تقرير الإفصاح بغرض السير فى إجراءات زيادة رأس المال المصدر وفقاً لأحكام المادة ٤٨ من قواعد القيد بالبورصة المصرية والموافقة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٨/٧/٩ بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيـــادة قدرها ١٥٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٣٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ٥ جنيه مصرى للسهم ممولة من أرباح العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ، وقد تم التأشير بالسجل التجارى فى ١٧ يوليو ٢٠١٨ بزيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح ٣٠٠ مليون جنيه مصرى (ثلاثمائة مليون جنيه مصرى) موزعة على عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها اسهم نقدية مسددة بالكامل ، وقد تقرر توزيع الأسهم المجانية بواقع (واحد) سهم مجانى لكل سهم أصلى من أسهم الشركة قبل الزيادة وذلك لحامل ومشترى السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق ١٥ أغسطس ٢٠١٨ وتم توزيع الأسهم المجانية إعتباراً من يوم الخميس الموافق ١٦ أغسطس ٢٠١٨ وذلك بمراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاذ الكمية وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد ان صدر قرار لجنة القيد بالموافقة على الزيادة بلجنتها المنعقدة بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٨.

* بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تجزئة القيمة الإسمية للسهم ليصبح خمسون قرشاً للسهم الواحد بدلاً من خمسة جنيهات مصرية للسهم مع بقاء رأس المال المصدر كما هو ٣٠٠ مليون جنيه مصرى موزعاً على عدد ٦٠٠ مليون سهم بدلاً من ٦٠ مليون سهم بقيمة إسمية خمسون قرشاً للسهم الواحد "بعد تعديلها" وذلك لحامل ومشترى السهم بنهاية جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٩/٢/٢٧ وعلى أن يتم تداول الأسهم طبقاً للقيمة الإسمية "بعد التجزئة" إعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/٢/٢٨ من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد صدور قرار لجنة القيد بالموافقة على قيد التجزئة فى ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

* تم الموافقة على تعديل المادة (٦) والمادة (٧) من النظام الأساسى للشركة على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيهاً مصرياً وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستون مليون سهم قيمة كل سهم خمسة جنيه مصرى وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيهاً مصرياً وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصري موزعاً على عدد ستمائة مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرش وجميعها أسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستون مليون سهم إسمى وقد تم زيادة رأسمال الشركة على النحو التالى:_

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	٥٦ ١٢٦ ٧١٨	٢٨٠ ٦٣٣ ٥٩٠	% ٩٣,٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	١ ٦٠٧ ٥٣٦	٨ ٠٣٧ ٦٨٠	% ٢,٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٢ ٢٦٥ ٧٤٦	١١ ٣٢٨ ٧٣٠	% ٣,٧٨
	الإجمالى	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٨/٤٩١ الصادر بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٨ وموافقة الهيئة الرقابة المالية رقم ٢٧٢٥ في ٣ مايو ٢٠١٨ بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٠ مليون جنيه مصرى إلى ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٥٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٣٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ٥ جنيه مصرى للسهم ممولة من أرباح العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستمائة مليون سهم إسمى وقد تم زيادة عدد الأسهم ليصبح رأسمال الشركة على النحو التالى:-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١٨٠ ٢٦٧ ٥٦١	٥٩٠ ٦٣٣ ٢٨٠	% ٩٣,٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	٣٦٠ ٠٧٥ ١٦	٦٨٠ ٠٣٧ ٨	% ٢,٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٤٦٠ ٦٥٧ ٢٢	٧٣٠ ٣٢٨ ١١	% ٣,٧٨
	الإجمالى	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة عدد الأسهم إلى ٦٠٠ مليون سهم عن طريق تجزئة القيمة الإسمية للسهم على ١٠ ليصبح خمسون قرشاً بدلاً من خمسة جنيهات للسهم الواحد، وذلك بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠١٩ وتم توثيق عقد التعديل بالهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٩.

* بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة (٦) والمادة (٧) من النظام الأساسى للشركة وكانت على النحو التالى:-

المادة (٦) قبل التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ خمسمائة مليون جنيه مصرى وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ثلاثمائة مليون جنيه مصرى موزع على عدد ستمائة مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرشا وجميعها اسهم نقدية.

المادة (٦) بعد التعديل

حدد رأسمال الشركة المرخص به بمبلغ مليار جنيه مصرى وحدد رأسمال الشركة المصدر بمبلغ ستمائة مليون جنيه مصرى موزعة على عدد مليار ومائتين مليون سهم قيمة كل سهم خمسون قرشا وجميعها اسهم نقدية.

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد ستمائة مليون سهم أسمى وقد تم الزيادة فى رأسمال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١٨٠ ٢٦٧ ٥٦١	٥٩٠ ٦٣٣ ٢٨٠	% ٩٣,٥٤
٢	شـركة تارجـت انفسـتمنت لتكـوين وإدارة محافظ الاوراق المالية المالك المسجل	٣٦٠ ٠٧٥ ١٦	٦٨٠ ٠٣٧ ٨	% ٢,٦٨
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٤٦٠ ٦٥٧ ٢٢	٧٣٠ ٣٢٨ ١١	% ٣,٧٨
	الإجمالى	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم سداد رأسمال الشركة بالكامل بموجب التأشير بالسجل التجارى.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى وقد تم زيادة عدد الأسهم ليصبح رأس مال الشركة على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١٢٢ ٥٣٤ ٣٦٠	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	% ٩٣,٥٤
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	١٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	% ١,٠٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٥ ٢٦٥ ٦٤٠	٣٢ ٦٣٢ ٨٢٠	% ٥,٤٤
	الإجمالى	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠% وقد تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع إلى ٦٠٠ مليون جنيه مصري وذلك بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٩ والموافقة الصادرة من قطاع متابعة الآداء الإقتصادى بالهيئة العامة للإستثمار بالتقرير رقم ٢٠١٩/٩٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١٩ والموافقة بموجب كتاب صادر من هيئة الرقابة المالية رقم ١٩٣٧٧ في ٢٦ مايو ٢٠١٩ بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٠٠ مليون جنيه مصرى إلى ٦٠٠ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ٣٠٠ مليون جنيه مصرى موزعة على مليار ومائتين مليون سهم بقيمة اسمية قدرها خمسون قرشاً للسهم ممولة من الأرباح المرحلة وأرباح العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، وجميعها اسهم نقدية مسددة بالكامل وقد تم التأشير بالسجل التجارى فى ٢٧ مايو ٢٠١٩ ، وقد تقرر توزيع الأسهم المجانية عن عام ٢٠١٨ بواقع (واحد) سهم مجانى لكل سهم أصلى من أسهم الشركة قبل الزيادة وذلك لحامل ومشترى السهم حتى نهاية جلسة تداول يوم الثلاثاء الموافق ٢ يوليو ٢٠١٩ وتم توزيع الأسهم المجانية إعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ٣ يوليو ٢٠١٩ وذلك بمراعاة جبر الكسور لصالح صغار المساهمين من الأصغر إلى الأكبر حتى نفاذ الكمية وذلك من خلال شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى وذلك بعد ان صدر قرار لجنة القيد بالموافقة على الزيادة بلجنتها المنعقدة بتاريخ ٩ يونيو ٢٠١٩.

* بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١ وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل المادة (٧) من النظام الأساسى للشركة وكانت على النحو التالى:-

المادة (٧) قبل التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١٢٢ ٥٣٤ ٣٦٠	٥٦١ ٢٦٧ ١٨٠	% ٩٣,٥٤
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	١٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	% ١,٠٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٦٥ ٢٦٥ ٦٤٠	٣٢ ٦٣٢ ٨٢٠	% ٥,٤٤
	الإجمالى	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠%.

المادة (٧) بعد التعديل

يتكون رأسمال الشركة من عدد مليار ومائتين مليون سهم أسمى على النحو التالى:

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١١٨ ٧٠٦ ٠٥٣	٥٥٩ ٣٥٣ ٠٢٦	% ٩٣,٢٣
٢	مصطفى سيد عيسى مصطفى	٥ ٠٨٥ ٣٢٣	٢ ٥٤٢ ٦٦٢	% ٠,٤٢
٣	مساهمون آخرون (أسهم التداول)	٧٦ ٢٠٨ ٦٢٤	٣٨ ١٠٤ ٣١٢	% ٦,٣٥
	الإجمالى	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

وتبلغ نسبة المساهمة المصرية ١٠٠%.

* وأصبح توزيع الأسهم طبقاً لما هو وارد من شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ على النحو التالي :-

م	البيـــان	عدد الأسهم	قيمة الأسهم جنيه مصرى	نسبة المساهمة
١	شركة الوحدة للتنمية الصناعية	١ ١١٨ ٧٠٦ ٠٥٣	٥٥٩ ٣٥٣ ٠٢٦	% ٩٣,٢٣
٢	أسهم التداول	٨١ ٢٩٣ ٩٤٧	٤٠ ٦٤٦ ٩٧٤	% ٦,٧٧
	الإجمالى	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%١٠٠

(١٣) إلتزامات ضريبية مؤجلة

البيـــان	٢٠٢٠/١٢/٣١	المحمل على قائمة الدخل	٢٠٢١/٩/٣٠
	جنيه مصري	جنيه مصرى	جنيه مصري
إلتزامات ضريبية مؤجلة – إهلاك الأصول الثابتة	٤١٣ ٦٧٤	(١٦٤ ١٦٥)	٢٤٩ ٥٠٩

وتتمثل الضريبة المؤجلة المدرجة بقائمة الدخل عن المدة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ فيما يلي:-

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/٩/٣٠
	جنيه مصري	جنيه مصري
الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفرق في القيم الدفترية للأصول الثابتة عن أساسها الضريبى	١٦٤ ١٦٥	(١٢٢ ٧٩٧)
	١٦٤ ١٦٥	(١٢٢ ٧٩٧)

(١٤) ضريبة الدخل

البيـان	٢٠٢٠/١٢/٣١	الضريبة المسددة مع الإقرار	الضريبة المسددة مسبقاً	ضريبة المدة	٢٠٢١/٩/٣٠
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصرى	جنيه مصري
ضريبة الدخل	١٥ ٩١٤ ٤٢٦	٠	(١٥ ٩١٤ ٤٢٦)	٢٣ ٣٠٦ ٦٤٧	٢٣ ٣٠٦ ٦٤٧

(١٥) المخصصات

تتمثل المخصصات فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ فى إجمالى المخصصات المكونة لمواجهة مطالبات ضد الشركة وترى إدارة الشركة بعد الحصول على الإستشارات القانونية والفنية اللازمة أن مبلغ تلك المطالبات لن يتجاوز قيمة المخصصات فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ وتقوم الإدارة بمراجعة رصيد المخصصات خلال المدة وتعدل مبالغ المخصصات وفقاً لأفضل تقدير.

البيان	رصيد أول المدة	المكون خلال المدة	المستخدم خلال المدة	المنتفى الغرض منه خلال المدة	رصيد آخر المدة
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص عقود محملة بخسارة	١٥ ٦١٥ ٦١٩	١٥ ٠٤٣ ٧٥٣	٠	٠	٣٠ ٦٥٩ ٣٧٢
مخصص مطالبات	١٠ ٦٧٣ ٤٠٤	٠	٠	٠	١٠ ٦٧٣ ٤٠٤
مخصص منازعات	١ ٩٤١ ٤٦٣	٠	٠	٠	١ ٩٤١ ٤٦٣
مخصص قضايا	٢٣ ٠٠٠	٠	٠	٠	٢٣ ٠٠٠
	٢٨ ٢٥٣ ٤٨٦	١٥ ٠٤٣ ٧٥٣	٠	٠	٤٣ ٢٩٧ ٢٣٩

(١٦) بنوك تسهيلات إئتمانية

البيـان	٢٠٢١/٩/٣٠	٢٠٢٠/١٢/٣١
	جنيه مصري	جنيه مصري
البنك الأهلى المصرى	١٠٨ ٤٧١ ٦١٠	١٩٣ ٢٦٥ ٥٥٦
بنك قطر الوطنى الأهلى	٢٣٤ ٥١١ ٣٩٠	١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠
بنك الإسكندرية	٠	٤٥ ٨٠٠ ٠٠٠
	٣٤٢ ٩٨٣ ٠٠٠	٤١٩ ٠٦٥ ٥٥٦

- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من البنك الأهلى المصرى بضمان سندات لأمر بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى لتمويل جانب من النشاط الجارى للشركة.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من بنك الإمارات دبى الوطنى بضمان سندات لأمر بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصرى لغرض فتح إعتمادات مستندية لشراء المواد الخام اللازمة للإنتاج وقطع الغيار.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من بنك الإسكندرية بحد ائتمانى بقيمة ٧٥ مليون جنيه مصرى بضمان كفالة تضامنية من الشركة المصرية للصلب والشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب لغرض إعادة تمويل إعتمادات مستندية أو مستند برسم التحصيل، تحويلات مباشرة، تمويل المشتريات المحلية، تمويل المصروفات المتعلقة بالجمارك، والمرتبات، والضرائب.
- قامت الشركة بالحصول على تسهيل إئتمانى من بنك قطر الوطنى الإهلى بحد إئتمانى بقيمة ٢٨٦,١ مليون جنيه مصرى أو ما يعادلة بالعملات الأجنبية بضمان سندات لأمر لغرض تمويل مستندات شحن.

(١٧) دائنون وأرصدة دائنة أخرى

البيان	٢٠٢١/٩/٣٠ جنيه مصري	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصري
عملاء دفعات مقدمة	١٠٥ ١٤٣ ٥٧١	١٠٥ ١٠٠ ٦٩٥
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة القيمة المضافة /المبيعات	١ ٤٩٢	١ ٤٩٢
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة الخصم والإضافة	١٠٤ ٨٤٧	٨٩٥ ٨٩٦
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة الدمغة	١ ٢٩٢	٣٨ ٥٨٦
مصلحة الضرائب المصرية – ضريبة المرتبات والأجور	٤٣٤ ٥٩٧	٣٦٤ ٩٠٧
مصروفات مستحقة	٩٢٩ ٨٥٣	٨٠٧ ٢٢٩
تأمينات لصالح الغير	٥٦٠ ٣٥٢	٨٨٤ ٦٦٢
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	٤٩٥ ٧٩٣	٤٥٧ ٥٣٣
هيئة التأمين الصحى مساهمة تكافلية ٢,٥ فى الألف	٤ ٣٤٠ ٣٦٩	٤ ٨٧٦ ٥٦٥
أرصدة دائنة أخرى	١ ١٤٠ ٤٤٩	٩٥٩ ٠٠١
دائنوا توزيعات	٢٥٩ ٥٦٧	٢٥٩ ٥٦٧
	١١٣ ٤١٢ ١٨٢	١١٤ ٦٤٦ ١٣٣

(١٨) نصيب السهم من الربح (الخسارة)

البيان	من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/٩/٣٠	من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠	من ٢٠٢٠/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠
صافى ربح (خسارة) المدة بعد الضرائب	٦٥ ٧٣٦ ٦٨٣	(٢٨ ٢٨٤ ٧٨٧)	٢٠ ٢٤٤ ٩٠٩	٥٦٩ ٣٠٤
نصيب العاملين من الأرباح	٠	٠	٠	٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال المدة	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠
نصيب السهم "جنيه مصرى"	٠,٠٥٥	(٠,٠٢٤)	٠,٠٢	٠,٠٠١

(١٩) الإلتزامات المحتملة

بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على قيام شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" التى يمثلها السيد / جمال عبد القادر عبد البصير بصفته رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بالتوقيع على كافة عقود تكافل للأطراف المرتبطة وذات الصلة والغير امام البنوك والمصارف المختلفة وكذلك فى التوقيع على كفالة الشركة التضامنية والعينية للتسهيلات الإئتمانية الخاصة بالشركة والأطراف ذات العلاقة وذات الصلة والغير هذا وقد قامت شركة مصر الوطنية للصلب"عتاقة" بكفالة الشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب "طرف ذو علاقة" والشركة المصرية للصلب "طرف ذو علاقة" فى التسهيلات التى حصلت عليها من قبل البنوك، وفى حالة إخلال كل من الشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب والشركة المصرية للصلب بالتزاماتهما طرف البنوك تلتزم شركة مصر الوطنية للصلب "عتاقة" بسداد الإلتزامات المترتبة على هذا الامر ولا توجد اى إلتزامات على الشركات المذكورة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

وكانت بنود بيانات عقود الكفالة كالتالى :

الكفالات الخاصة بالشركة المصرية لمنتجات الحديد والصلب

- كفيل متضامن طرف بنك الإسكندرية بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مصرى بداية من تاريخ ٢٠١٨/٨/١٢.

الكفالات الخاصة بالشركة المصرية للصلب

- كفيل متضامن طرف بنك الإسكندرية بمبلغ ٤٠ مليون جنيه مصرى بداية من تاريخ ٢٠١٨/٨/١٢.

(٢٠) الموقف الضريبي

تأسست الشركة بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٨ ،وتم تحديد تاريخ بدء النشاط فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ ، وتتمتع الشركة بالإعفاء الضريبى على أرباح شركات الأموال لمدة عشر سنوات تبدأ من السنة التالية لبداية النشاط من أول يناير ٢٠٠٢ وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ،وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وطبقاً للبطاقة الضريبية الصادرة للشركة والمثبت عليها الإعفاء المذكور.

- ضريبة شركات الأموال

المدة من بداية النشاط حتى نهاية عام ٢٠٠٥

تم الفحص والربط وسداد الفروق.

السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم فحص الشركة عن تلك السنوات بمعرفة مركز كبار الممولين وتم عمل لجان داخلية وتم ربط الضريبة عن تلك السنوات بموافقة الشركة وتم تسوية المستحقات الضريبية مع شعبة الحجز عن تلك السنوات.

السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٤

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بصورة تقديرية برقم ٣١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٣/٧ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وكان محدد لها جلسة بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥ والتى أصدرت قرارها بإعادة الفحص على أساس فعلى وتم إعادة الفحص مع مركز كبار الممولين وإستلام نماذج الربط وتم تسوية الملف عن تلك المدة.

السنوات ٢٠١٥ / ٢٠١٦

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وتم تقديم البيانات والتحليلات الخاصة بتلك السنوات إلى مركز كبار الممولين وتم الإنتهاء من أعمال الفحص، وتم إخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب برقم ١٠٦٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١١، وتم الموافقة على نتيجة الفحص، وتم إخطار الشركة بنماذج (٣٦) سداد وتم سداد جميع الضرائب المستحقة، وتم تسوية للملف عن تلك السنوات مع مركز كبار الممولين.

سنة ٢٠١٧/٢٠٢٠

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن تلك السنوات طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته ولم يتم فحص تلك السنوات حتى تاريخة.

- ضريبة المبيعات / ضريبة القيمة المضافة

المدة من بداية النشاط حتى ٢٠٠٩

تم الفحص والربط والسداد فيما عدا سنة ٢٠٠٦ حيث تم فحص الشركة عن تلك السنوات وتم سداد الفروق بالكامل إلا انه يوجد فروق ضريبية اضافية بمبلغ ٢٠٢ ٠٢٤ ١ جنيهاً مصرياً محل نزاع مع مصلحة الضرائب وتم رفع دعوى قضائية بشأنها وكذلك تم اللجوء إلى لجنة إنهاء المنازعات والتى قررت رفض إنهاء النزاع ويتم مباشرة الجلسات امام القضاء حالياً، وتم تقديم طلب تجاوز عن الضريبة الإضافية وتم تسوية تلك الفترة مع مركز كبار الممولين.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١١

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم الفحص عن تلك السنوات وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضريبة مبيعات بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠١٥ وتم الإعتراض عليه وإحالة الخلاف إلى لجنة فض المنازعات ثم إلى لجنة التوفيق فى المنازعات التى اصدرت قرارها بإلغاء الضريبة عن بعض البنود ورفض إلغاء الضريبة على بند مخزون قطع الغيار وتم إحالة الخلاف إلى لجنة التظلمات العليا والتى أصدرت قراراها أيضاً برفض الموضوع وتم رفع دعوة قضائية لإثبات حق الشركة فى ذلك البند بمبلغ ٤٢٦ ٩٤١ ١ جنيه مصرى ونتج عنه ضريبة إضافية بمبلغ ١٤٦ ٨٧٧ ١ جنيه مصرى وتم تقديم طلب تجاوز عن الضريبة الإضافية وتم تسوية تلك الفترة مع مركز كبار الممولين.

السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم الفحص عن تلك السنوات وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضريبة مبيعات بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٦ وتم الإعتراض عليه بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٦ وتم إحالة الخلاف إلى لجنة فض المنازعات والتى اصدرت قرارها بإلغاء الضريبة عن بعض البنود وتم إحالة الملف إلى لجنة التوفيق فى المنازعات والتى بدورها اصدرت قرارها ايضا بإلغاء الضريبة على بعض البنود الأخرى وتم إحالة الملف إلى لجنة التظلمات العليا لفحص فرق الضريبة على مخلفات رسائل السماح المؤقت والتى أصدرت قرارها برفض تظلم الشركة وتم تسوية الملف وسداد الفروق المستحقة مع مركز كبار الممولين.

المدة من أول يناير ٢٠١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة وتم تقديم المستندات والتحليلات الخاصة بتلك السنوات إلى مركز كبار الممولين وتم فحص الشركة وإخطارها بنموذج ١٥ ضريبة مبيعات وتم سداد الفروق المستحقة وجارى تسوية الملف.

المدة من أول يناير ٢٠١٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية فى مواعيدها القانونية بصفة منتظمة. ولم يتم الفحص عن تلك المدة حتى تاريخ إصدار القوائم المالية، وقامت الشركة بتوفيق الأوضاع وإستخراج شهادة تسجيل ضريبة القيمة المضافة.

بناءاً على قرار رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٥١٨ لسنة ٢٠٢٠ بتطبيق المرحلة الثانية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية بمركز كبار الممولين إنضمت الشركة إلى هذه المنظومة الإلكترونية والتى بدأ تطبيقها إعتباراً من ١٥ فبراير ٢٠٢١.

- ضريبة الأجور والمرتبات

السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠١٢

تم فحص الشركة عن تلك المدة وتم إخطار الشركة بفروق الفحص ،وتم الإعتراض عليها وتم عمل لجنة داخلية عليها وتم تسوية الفروق المستحقة بما يفيد السداد.

المدة من أول يناير ٢٠١٣ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة المستحقة من العاملين وتوريدها بصفة منتظمة إلى مركز كبار الممولين، وتعد التسويات الضريبية اللازمة عن كل سنة ويتم تسليمها إلى مركز كبار الممولين فى الموعد الذى حدده القانون ، ولم يتم فحص الشركة عن تلك المدة حتى تاريخ القوائم المالية حيث أنها تخضع للفحص بنظام العينة، وقد قامت الشركة بتقديم التسوية السنوية لضريبة المرتبات وما فى حكمها المستحقة عن عام ٢٠٢٠ عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية مركز كبار الممولين.

- ضريبة الدمغة

المدة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

تم الفحص والربط والسداد.

المدة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تم فحص الشركة عن تلك المدة وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضريبة دمغة بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠١٥ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٥ وجارى نظر الخلاف أمام اللجنة الداخلية المتخصصة التى أصدرت قرارها بتأييد المأمورية وقد تم تقديم الطلب إلى مركز كبار الممولين للتجاوز عن مقابل التأخير وقد قامت الشركة بسداد الضريبة المستحقة وتسوية الملف عن تلك السنوات.

المدة من أول يناير ٢٠١٥ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بسداد ضرائب الدمغة عن تلك المدة بشكل منتظم ولم يتم فحص الشركة عن تلك المدة حتى تاريخ إصدار القوائم المالية.

- ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة

المدة من أول سبتمبر ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة من المتعاملين معها طبقاً لبطاقاتهم الضريبية ويتم توريدها إلى مصلحة الضرائب بصفة منتظمة بمقتضى الإقرارات الربع سنوية إلى الإدارة المركزية للخصم تحت حساب الضريبة وتم فحص الشركة عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٦ بمعرفة الإدارة المركزية لفحص الخصم والإضافة وسداد الفروق المستحقة وتسوية الملف عن تلك المدة.

المدة من أول يناير ٢٠١٧ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١

تقوم الشركة بإستقطاع الضريبة من المتعاملين معها طبقاً لبطاقاتهم الضريبية ويتم توريدها إلى مصلحة الضرائب بصفة منتظمة بمقتضى الإقرارات الربع سنوية إلى الإدارة المركزية لتجميع نماذج الخصم تحت حساب الضريبة عبر البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية.

- الضريبة العقارية

تم مطالبة الشركة عن المدة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بإجمالى ضرائب عقارية قدرها ١٠٩ ٨٠٥ جنيه مصرى، وتم الطعن عليها بمعرفة الشركة وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة التى أصدرت قراراها بتخفيض الضريبة لتصبح ٤٨ ٥٤٧ جنيه مصرى إلا ان قرار اللجنة لم يلاقى إستحسان مصلحة الضرائب العقارية التى قامت بدورها بالطعن على القرار امام القضاء الإدارى وقد اصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها برفض الطعن المقدم من هيئة قضايا الدولة، وتم إخطار الشركة بمطالبات عن المدة من أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بناءاً على قرار لجنة الطعن وتم سدادها بالكامل ، ومن كل ما تقدم يتضح أنه لا يوجد ضرائب واجبة السداد ولم تسدد حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١.

(٢١) الموقف القانوني

قامت الإدارة بمراجعة الموقف القانونى للشركة للدعاوى القضائية المرفوعة ضد الشركة أو منها قبل الغير خلال المدة وأثر ذلك بإيضاح المخصصات رقم (١٥).

(٢٢) أحداث هامة

الآثار الإقتصادية لتفشى جائحة كورونا على القوائم المالية

تعاني الأسواق الناشئة من مخاوف أثر فيروس كورونا الذي ينتشر وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية وما يتبعه من تأثير سلبي على عدة نواحي والتي من بينها البدائل الاستثمارية، وعمليات التشغيل، والسيولة المتوفرة لدى الشركة.

(٢٣) الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والإلتزامات المالية ، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمدينون والمستحق على أطراف ذات علاقة ، وتتضمن الإلتزامات المالية الدائنون والمستحق إلى أطراف ذات علاقة، وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بتلك الأدوات المالية واهم السياسات والإجراءات التي تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر.

٢٣-١ خطر سعر الصرف

يتمثل خطر سعر الصرف في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ، وكما هو وارد بالإيضاح الخاص بتقييم المعاملات بالعملات الأجنبية فأنه يتم تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية باستخدام السعر المعلن في تاريخ القوائم المالية وتؤثر الأحداث الإقتصادية على أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للجنيه المصرى ولتغطية هذا الخطر يتم التعامل مع البنوك المحلية فى تدبير العملات الأجنبية اللازمة لشراء منتج البيلت.

٢٣-٢ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى خطر عدم وفاء الأطراف الأخرى بإلتزاماتهم التعاقدية مما يؤدى إلى إنخفاض المتحصلات النقدية من تلك الأطراف ، وهذا الخطر قد ينشأ عن النقدية وما فى حكمها ،كما أنه ينشأ عن الأرصدة المستحقة على العملاء والأطراف ذات العلاقة وبعض الأرصدة المدينة ولتخفيض هذا الخطر تقوم الشركة بإيداع النقدية لدى المؤسسات المالية ذات التصنيفات الائتمانية المرتفعة ، كما تقوم الشركة بالتعامل مع عملاء ذوى تاريخ ائتمانى جيد وتتم متابعة اية مخاطر ائتمانية بصفة دورية ،وكذلك الحصول على دفعات مقدمة،معظم مبيعات الشركة تتمثل فى مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء على قطاعات متنوعة وتوجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الإضمحلال بصورة ملائمة ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين.

٢٣-٣ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء من أو كل التزاماتها ، وتقوم إدارة الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والموائمة بين مصادر التمويل المختلفة لتوفير التمويل لمواجهة الإلتزامات عند إستحقاقها كما تتأكد الشركة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية.

٢٣-٤ إدارة مخاطر رأس المال

سياسة إدارة الشركة هى الإحتفاظ برأس مال قوى بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط.

(المدير المالى)	(العضو المنتدب)	(رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب)
أ / شريف سامى	أ / محمد جمال عبد القادر	أ / جمال عبد القادر عبد البصير

تحريراً في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١.